باجمال: المؤتمر تحول إلى تنظيم يحترف السياسة

٣

الانتخابات.. وتحديات التنمية

١٠

أبو لحوم: الذين راهنوا على القبيلة خسروا

٦

المشترك وإعادة انتاج الفشل

٧

إعلام المعارضة والتعامل مع قضايا الارهاب بعقلية التلفيق السينمائي

٥

المرأة أسقطت رموز التيار الإسلامي المتشدد في المحليات

١٥

الميثاق

لسان حال المؤتمر الشعبي العام

٢٠صفحة | أسبوعية- سياسية | السنة الثالثة والعشرون | العـدد (١٣١٩) - الاثنين ١٧ رمضان ١٤٢٧هـ - الموافق ٩ أكتوبر ٢٠٠٦م | ٢٠ ريالاً

الإعلان قريباً عن البرنامج التنفيذي لبرنامج رئيس الجمهورية

الرئيس: المؤتمر نال ثقة الشعب وسيفي بالتزاماته

صفحة جديدة مع المعارضة فالوطن أغلى من أي فئة أو فرد

فيما أكد فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية المضي قدماً في تنفيذ برنامجه الانتخابي وبرنامج المؤتمر للمحليات.. تعكف اللجنة الوطنية والتي تم تشكيلها من مختلف الجهات المعنية حالياً على اعداد البرنامج التفصيلي والزمني التنفيذي للبرنامجين وسيتم اعلانه قريباً..

وفي هذا السياق أعلن فخامة رئيس الجمهورية انه سيجري انتخاب المحافظين ومديري المديريات وامناء عموم المجالس المحلية من قبل اعضاء المجالس المحلية المنتخبة من الشعب.

وقال في كلمته في مأدبة الافطار الذي أقامها الجمعة الماضية في صنعاء : سنُنهي نظام المركزية وناتي بنظام اللامركزية المالية والادارية بحيث تكون الصلاحيات جميعها من اختصاص السلطة المحلية.

واعلن فخامة الرئيس انه سيتم تدوير الوظائف العامة بحيث لا يزيد بقاء المسئول في أي مرفق حكومي سوى أربع سنوات فقط، موضحاً انه سيتم وضع الترتيبات والتشريعات اللازمة بهذا الشان.

ونوه الى فتح صفحة جديدة مع المعارضة وقال : على الرغم من ان الخطاب السياسي لأحزاب اللقاء المشترك كان انقلابياً تحت مظلة الديمقراطية.. ولكن سنتجاوز هذا الأمر ونبدأ صفحة جديدة مع احزاب اللقاء المشترك واحزاب المعارضة بصفة عامة حتى اولئك الذين دعوا الى ثورة شعبية.. لان الوطن ابقى وأغلى من أي فرد أو فئة أياً كان شكلها.

انتخاب المحافظين ومديري المديريات وأمناء المجالس المحلية

تدوير الوظائف العامة وتحديد مدة بقاء المسئول بأربع سنوات

وفي مأدبة الافطار الذي اقامها فخامة رئيس الجمهورية الاثنين الماضي وحضرها اصحاب الفضيلة العلماء والشخصيات الاجتماعية والسياسية ورؤساء المؤسسات والمصالح الحكومية أكد الاخ الرئيس ان المؤتمر الشعبي العام يمد يد التسامح للجميع.. وقال : انا تحدثت مع ابناء الشعب في مختلف المحافظات والمديريات خلال الحملة الانتخابية عن اهداف البرنامج الانتخابي الذي رسمه المؤتمر الشعبي العام، والذي يمثل التنظيم السياسي الرائد الذي نال ثقة الشعب، وعندما أقول تنظيم رائد هو تنظيم رائد بالفعل فهو غير متطرف غير متعصب غير قروي غير مناطقي ولم يكن حزباً حاقداً على أحد، وانما حزب يمد يد التسامح مع كل أفراد الشعب وهو مع الشعب ومن الشعب والى الشعب فهذا هو المؤتمر الذي يمتلك القدرة ويمتلك الكفاءة ويمتلك الرجال المخلصين ولديه التجربة الكافية على مدار سنوات مضت.

واضاف فخامة الرئيس : المؤتمر لم يأت من فراغ ويضم في صفوفه شخصيات من مختلف القوى الوطنية ومختلف القوى الشريفة ومختلف الكفاءات ومختلف القدرات، ولهذا لم يكن ولن يكون تنظيماً امامياً او يسارياً متطرفاً ولن يكون تنظيماً يمنياً متزمتاً، وانما سيظل تنظيماً وسطياً يحمل هموم الأمة ويسعى لترجمتها بكل تفان واخلاص ومثابرة، فهذا هو المؤتمر الشعبي العام وان شاء الله يوفي بالتزاماته وكل الاعضاء في المجالس المحلية سوف يوفوا بالتزاماتهم امام ناخبيهم ان شاء الله.

□ تفاصيل ص٢

فيما اعتبر فتح صفحة جديدة مع المعارضة خطوة مهمة للوفاق الوطني

الجفري: دعوة رئيس الجمهورية ليست بغريبة عنه.. فهو لا يتعامل من مواقف سابقة

□ عدن - صلاح نو الفقار :

■ اعتبر الاخ عبدالرحمن الجفري رئيس حزب رابطة ابناء اليمن دعوة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح الى فتح وصفحة جديدة مع أحزاب المعارضة خطوة مهمة للوفاق الوئام الوطني مما يدعم جهود فخامته في قيادة عملية انجاز الاصلاحات الشاملة.

وقال الجفري : ان دعوة فخامة رئيس الجمهورية هذه ليست بغريبة عنه.. فهو لايتعامل مع الحاضر انطلاقاً من مواقف سابقة.

واضاف : لأن لغة الحوار هي الوسيلة لحل الاختلافات وللاتفاق على كيفية ادارة القضايا المختلف فيها، ولأن التسامح وقبول الآخر هو روح لغة الحوار، قلنا ان فخامة الرئيس علي عبدالله صالح هو الانسب والاقدر على قيادة البلادفي هذه المرحلة.. ولاشك ان لذلك اثره الايجابي ينعكس على الوطن بناءً وتنمية وتطويراً.

وحول ما اعلنه رئيس الجمهورية عن انتخاب المحافظين ومديري المديريات وامناء عموم المجالس المحلية من قبل اعضاء المجالس المحلية المنتخبة من الشعب.. قال عبدالرحمن الجفري : ان حديث فخامة الرئيس عن اللامركزية ومنح المزيد من الصلاحيات للمحليات خطوة ايجابية على طريق الاصلاحات الشاملة والتطوير والبناء ومحاربة الفساد.

□ □ □

النجار يحذر من «المتطفلين» الذين ينصبون أنفسهم بديلاً للدولة في جباية الزكاة

□ صنعاء- فاروق ثابت:

■ حذر الشيخ يحيى النجار- وكيل وزارة الأوقاف والإرشاد- من دفع أموال الزكاة إلى جمعية أو جماعة أو أي شخص ينصب نفسه لجبايتها دون وجه حق أو تفويض رسمي من ولي أمر الأمة يخوله القيام بذلك..

وذكر في تصريح لـ«الميثاق»: ان الدولة منحت المزكي خلال القوانين واللوائح الخاصة بالزكاة أن يتصرف بـ(٢٥٪) من الزكاة الواجبة عليه لمن شاء من الفقراء ومستحقي الزكاة، أما مصارف الزكاة فولي أمر الأمة أولى وأحق دون غيره بصرفها لمستحقيها ممن وردت أصنافهم في القرآن.

مؤكداً الحكم بعدم جواز صرفها إلى غير ولي الأمر استناداً إلى إجماع جمهور العلماء والفقهاء ومستشهداً بقوله تعالى: «خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها» باستثناء من يفوضهم ولي الأمر في إدارة تحصيل الواجبات أو مكاتب الضمان الاجتماعي التي تصرف المبالغ أضعافاً مضاعفة للمستحقين من الفقراء والمحتاجين واليائسين والمعوزين..

ودعا وكيل وزارة الأوقاف الجهات ذات العلاقة إلى وضع حد لما اسماهم بـ«المتطفلين» والخارجين عن القانون من ينصبون أنفسهم مكان الدولة لاستلام مالم يخولهم الدين القيام به وضرورة منعهم ومعاقبتهم باعتبارهم خارجين عن القانون واللوائح والأنظمة الشرعية في جباية وتحصيل الزكاة.

البركاني: الرئيس وجه الضربة القاضية للفساد.. وانتخاب المحافظين في نوفمبر

□ صنعاء- «المؤتمر نت»:

■ قال الاخ سلطان البركاني- الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام- ان الرئيس علي عبدالله صالح بإعلانه الجمعة الماضية عن العديد من الخطوات المختلفة في نقل السلطات إلى المجالس المحلية بشكل كامل وتحديد فترة المنصب بأربع سنوات لكل مسئول وكذلك إعلانه إنشاء هيئة للمناقصات وأخرى لمكافحة الفساد يكون قد وجه الضربة القاضية للفساد وتجفيف منابعه بشكل كامل وجسد منصوص المادة (٤) من الدستور التي تنص على أن الشعب مالك السلطة ومصدرها، يمارسها بشكل شرعي عبر الاستفتاء والانتخابات، كما يزاولها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة باعتبار أن اللامركزية ومشاركة الشعب في إدارة الشأن الاقتصادي والتعاوني والاجتماعي على مستوى كل وحدة إدارية هو الأصل. وأن ذلك هو الإيمان الراسخ لدى الرئيس الذي كان صاحب القرار القاضي بانتخاب السلطة المحلية وتشريع قانونها لينتقل اليوم بهذا القرار التاريخي الذي يعد ثورة بكل ما تعنيه الكلمة، وترسيخاً حقيقياً للعملية الديمقراطية التي لن تكون انتخابات رئاسية وبرلمانية فقط، وهو الرجل الذي كلما أنجز مهاماً انتقل إلى أخرى وبقي بما بعد.

جاء قرار اليوم يؤكد ممارستها على أرض الواقع. وستتم الخطوة الأولى بانتخاب رؤساء المجالس بالمحافظات المتوقعة الشهر القادم إن شاء الله من قبل جميع أعضاء المجالس في المديريات بما يضمن اتساع قاعدة الخيار للقادمين من بين أعضاء المجالس في إطار المحافظة، كما أن التعديلات التي تعكف اللجان الفنية عليها تنقل الصلاحيات كاملة، وهو الأمر الذي يجعل التنافس في الأداء هو المعيار الأساسي فضلاً عن ربط المنتخب بهيئة ناخبيه كونها صاحبة الحق الأول بدلاً من الأحاديث العاطفية التي تعودت عليها المعارضة.

موضحاً أن فترة المجالس سترتبط بالفترة الرئاسية مباشرة بحيث يعاد في منتصفها انتخاب رؤساء المجالس وأمناء العموم في المحافظات والمديريات، بما يجعل عملية المحاسبة سريعة ويضمن حسن أداء جيد ويخلق سباقاً كاملاً على خدمة الناس باعتبار عامل التنمية هو الأساس في أدائهم لوظائفهم، والرقابة عليهم مشتركة من الشعب والأجهزة المختصة في عملية الرقابة، وهو ما كان قد نصت عليه دساتير اليمن منذ قيام الثورة، وظلت نصوصاً لم تجرؤ أية قيادة على السير بها لأنها أبعلى من أي خيارات أخرى، وتسبق التعددية بمراحل من حيث المضمون، وتنقل اليمن بهذه التجربة الجديدة التي لم يكن معمولاً بها في محيطه وعالمه العربي، وتؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن علي عبدالله صالح هو من التربة التي أنبتته والظروف التي صاحبته والشعب الذي واكب مسيرته.

وأن أي حديث عن إي إصلاحات لا تقوم بهذه الخطوات ولا تستقيم بدون مشاركة الشعب في اختيار حكامه وإدارة شئونه ولأن المؤتمر بقيادة الرئيس علي عبدالله صالح لا يقدس الأشخاص ولا يحتفظ بمخلوقات جوفاء كأنها أحكام مقادير.

وقال يكفي المؤتمر أنه الحزب القادر على التغيير في كل المراحل والأزمنة وأن برنامج الرئيس علي عبدالله صالح يوضع الآن بمجموع ما تضمنه على أرض الواقع، مضيفاً أن الرئيس حصل على تفويض من الشعب في انتخابات سبتمبر الماضي تحفظه كرجل، وليمن كبلد.. مشيراً إلى أن الإنجازات في المسار الديمقراطي وبناء دولة المؤسسات قد جعلت الرئيس أكثر إصراراً على أن يودّع السلطة بنهاية الفترة الحالية وهو مطمئن على بلد لا تتقاذفه الأمواج ولا تتنازعه الأهواء ولا تحكمه النزوات، ولا تتحكم في مساره مراكز القوى وأبناء الذوات وإنما يحكمه العمل المؤسسي ورقابة الشعب.

وأن السلطة ستكون تحت رقابة ملايين الناخبين وليس (٣٠٠) عين في برلمان أو (٢٠) شخصاً في مجلس وأن الولاء سيتجه إلى الشعب ومؤسسات المجتمع المدني وقال ان شركاءنا في الحياة السياسية مدعوون لأن يكونوا في مستوى هذا الحدث وينطلقوا نحو الآفاق الرحبة الواسعة بدلاً من ذرف دموع التماسيح أو خطاب الغرائز، حتى وإن كانت الانتخابات قد افرغتهم من المضمون فإن إعلان الرئيس عن طي صفحات الماضي يعيد لهم الاعتبار من رجل كريم تحرر من الحقد والكراهية وكان الأجدر أن يعلنوا في اللحظات الأولى المباركة لا أن تصيبهم الصدمة الثانية.. وأضاف: كما أن المؤتمر قاد التغييرات والتطورات لأنه حزب لا يبنى على المناطقية أو أهل البيعة فتخيفه التغيرات، فها هو قائد التغييرات الكبرى، وهو الواثق أن الشعب سيكون مع من يرتبط به ويصون مصالحه.

مؤكداً: ولو لم يكن الرئيس والمؤتمر لما اتخذ مثل هذا الأجراء وهو يعلم حجم من سيغادرون السلطة ويسلمها طائعاً للشعب محترماً إرادته، ولكم كان الأجدر بدلاً من حديث الإخوة في المعارضة المتكرر عما صنعه أبي ليقولوا ما الذي صنعوه هم ويصنعونه ويشاركون به في مسيرة الحياة حتى لا يصدق عليهم القول بأنا نرى قباباً لا أضرحة فيها وستثبت الأيام هل هم عند مستوى الحدث أم لا!!

منوهاً في ختام تصريحه للمؤتمرنت الى ان هناك خطوات أخرى ستتخذ على مستوى الإصلاحات لا تقف عند حد.

محاولة «المشترك» عرقلة إصلاحات وتطوير التجربة الديمقراطية

■ استغرب مصدر مسئول في المؤتمر الشعبي العام التصريحات التي نسبت لامين عام الاشتراكي اليمني، والمتضمنة إخضاع قضية انتخاب المحافظين ومدراء المديريات للنقاش .

وقال المصدر ان قضايا من هذا الشان يظل مكان مناقشتها في الحكومة والبرلمان وليس في مجالس القات مع المنظومة التي اقترحها ياسين سعيد نعمان .

مضيفا بان ما أعلنه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح حول انتخاب المحافظين ومدراء المديريات هو جزء من برنامجه الانتخابي الذي نال بموجبه على ثقة الشعب كرئيس للجمهورية، مستغربا إصرار المشترك على إقحام نفسه في قضايا حسمها الشعب يوم (٢٠سبتمبر)وقال المصدر: "لكننا في نفس الوقت نقدر الدوافع النفسية لمن فاتهم القطار واصبحوا يبحثون عن دور».

وأوضح أن اللقاء المشترك لم يعد أمامه سوى محاولة قطع الطريق أمام اية إصلاحات تهدف الى تطوير التجربة الديمقراطية.وهو مالم يتمكن من تحقيقه خصوصا بعد ان أصبحت على قارعة الطريق التي ستظل فيه طويلاً.

ناصحا تلك الأحزاب بالبحث عن آلية تكفل قيام علاقات جيدة مع الشعب بدلا من المهاترات التي لن ينجر اليها المؤتمر لانشغاله بقضايا وطن.

تقرير لأحزاب المشترك يتحدث عن فضائح كبيرة وخلل في التنسيق وخروقات للاتفاقات

■ أفادت مصادر مطلعة ان أحزاب اللقاء المشترك قدمت تقريراً حول أدائها في الحملة الانتخابية وغيره من الجوانب المتعلقة بالانتخابات الرئاسية والمحلية التي شهدتها اليمن في الـ٢٠من سبتمبر المنصرم .

ونقلت «٢٦سبتمبرنت» عن هذه المصادر قولها : ان التقرير تحدث عن فضائح كبيرة وانتقادات حادة وتبادل الاتهامات فيما بين أحزاب المشترك بشأن فشلهم في الانتخابات.

مشيرة إلى احتواء التقرير انتقادات حادة لخطاب المشترك خلال مراحل الحملة الانتخابية، والتطرق إلى خروقات للاتفاقات التي تمت من جانب بعض أطرافه فيما يتعلق بالتنسيق فيما بينها وخاصة في انتخابات المجالس المحلية.

وكشف التقرير عن خلل في التنسيق بين أحزاب المشترك وقيام بعض الأحزاب بإنزال مرشحين مستقلين في انتخابات المجالس المحلية وخاصة حزب الإصلاح.

هذا إلى جانب اتهامات لبعض الأحزاب بإنفاق أموال كبيرة في غير محلها وللبعض الآخر بالاستحواذ على جانب من تلك الأموال لمصالحها الخاصة.

جهود الوساطة تخترع «التكريم» للتغطية على «الاعتزال»

المشترك يفشل في ضم مرشحه.. واقتراح لجنة للنظر في اتهامات الأعضاء

كتب/أمين الوائلي

■ فشلت قيادات احزاب اللقاء المشترك في اقناع فيصل بن شملان الانضمام الى التكتل السياسي او ترؤس هيئته العليا وسط انباء توارت خلال الأيام القليلة الماضية عقب الاعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية حول مساع حثيثة قادها قياديون بارزون في احزاب اللقاء لاثناء مرشح المشترك عن عزمه اعتزال الحياة السياسية نهائياً.. والافصاح عن رغبته تلك لمقربين في الوقت الذي كشفت مصادر مطلعة في التكتل المعارض عن خلافات بين قيادات احزابه الخمسة على خلفية النتائج المخيبة والفشل الذريع الذي مني به المشترك ومرشحوه في انتخابات الرئاسة والمحليات في العشرين من سبتمبر الماضي تصاعدت على اثرها الاتهامات المتبادلة وتحميل كل طرف المسئولية فيما حدث للآخرين، ما حدا بالبعض الى التصريح في اجتماعات حزبية او مشتركة بالاستياء والذهاب الى فض الشراكة الائتلافية احتجاجاً على ما اسمته المصادر ذاتها «استحواذية حزب الاصلاح وتامر اعضاء في المشترك ضد بعضهم»، الأمر الذي ادى الى فشل التجربة وكشفت تفاصيله مؤشرات ونسب النتائج الانتخابية في اكثر من دائرة محلية حيث عمل الاصلاح على حشد التأييد لمرشحيه وهو ما لم يحدث مع مرشحي الاحزاب الاخرى في الدوائر التي تقدم الى الترشيح فيها اعضاء من غير الاصلاح وفق مفهوم «القائمة المشتركة».

الى ذلك رجحت المصادر ان تكون جهود الوساطة قد نجحت الى حد ما في تأجيل اعلان بن شملان اعتزاله الحياة السياسية والذي كان مقرراً له اليوم الاثنين خلال مؤتمر صحفي يعقده الرجل في فندق «موفنبيك» بالعاصمة صنعاء.. حتى لا يشكل الاعلان هزيمة ثانية للمشترك وقد تكون بمثابة استهلال اولي لحالة اشمل من الاستقالات سيكون على قيادات اللقاء تقديمها اقتداءً بالمرشح، ان لم يكن اعتزالاً نهائياً للعمل الحزبي.. ويؤكد مطلعون ان ثمة اتجاهاً في الصف الثاني لقيادات الاحزاب يحملها المسئولية ويدفع بالامور الى احراجها ان لم يكن ارغامها لتقديم الاستقالة.

وفي السياق نفسه اعلن بن شملان صراحة عن رفضه التام الدخول في معمعة السياسة والمشترك، واشار ضمنياً الى فشل جهود ضمه للمشترك وقال لـ«نيوز يمن» انه وصل الى اتفاق مع محمد الرباعي -رئيس الهيئة العليا للقاء- على عدم طرح الفكرة او مناقشتها، وعزز محمد قحطان - القيادي الاصلاحي ورئيس تنفيذية المشترك من بقين الخلافات وفشل الوساطات بقوله للموقع ذاته ان بن شملان سيبقى «مستقلاً» مستبعداً اتحاقه بالعمل السياسي والحزبي او قبوله صفة قيادية في المشترك.

محاولات المشترك لملمة خلافاته وتأجيل البت في المستقبل السياسي للقاء، افرزت حالات تخدير موضعي في شكل معالجات وتوفيقات طارئة كان ابرزها تحويل مؤتمر بن شملان المقرر اليوم الى «تكريم» لم يكن وارداً ولا مطروحاً، بدلاً من اعلان الاعتزال، وكذلك الترويج لاعادة النظر في المناصب والقيادات العليا والتنفيذية في اطار المشترك.. وتحدثت المصادر عن توجه لم يكتمل مضمونه النهائي لتشكيل لجنة مختارة ومحل اتفاق الفرقاء الخمسة تكون مهمتها النظر في تظلمات وشكاوى الاعضاء بحق بعضهم البعض على خلفية الاقتراع ونتائجه ومؤشراته العامة والخاصة.. واستبعدت المصادر ان يكون حجب المعلومات والخلافات وفرض الحصار على وسائل الاعلام ومنعها تناول اخبار اللقاء سينجح في التكتم على ما يدور في ظل انعدام الثقة بين شركاء اللقاء ولجوء الاعضاء الى التسريبات الاعلامية باسماء وصفات مجهلة.

..والسلك الدبلوماسي يمتنع عن حضور حفل الاعتزال

● الى ذلك علمت «الميثاق» ان السلك الدبلوماسي العربي والاجنبي في صنعاء رفض دعوة احزاب اللقاء المشترك لحضور الحفل المزمع اقامته الليلة بمناسبة اعتزال مرشحهم -في الانتخابات الرئاسية فيصل بن شملان- السياسة.

مجلسا النواب والشورى يختاران أعضاء مجلس أمنائها التسعة

صلاحيات قانونية للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

□ صنعاء- جمال مجاهد

■ يناقش مجلس الوزراء في اجتماعه غداً مشروع قانوني مكافحة الفساد، والمناقصات والمزايدات تمهيداً لاحالتهما إلى مجلس النواب لمناقشتهما وإقرارهما في دورته الجديدة عقب انتهاء إجازة عيد الفطر المبارك.

وقال الاخ جلال يعقوب الوكيل المساعد في المكتب الفني بوزارة التخطيط والتعاون الدولي لـ«الميثاق» ان مجلس النواب سوف يشرع في مناقشة مشروع قانون مكافحة الفساد في دورته القادمة، وذلك بعد تعديل مشروع القانون واستيعابه لملاحظات الخبير الذي تم استقدامه من منظمة الشفافية الدولية لدراسته، وملاحظات منظمة «برلمانيون ضد الفساد».

ويهدف المشروع إلى إنشاء هيئة وطنية مستقلة عليا لها صلاحيات قانونية في مكافحة الفساد وتعقب ممارسيه وفقاً للقوانين النافذة، ومنع الفساد ومكافحته ودرء مخاطره وآثاره وملاحقة مرتكبيه وتجميد وحجز واسترداد العائدات المترتبة عن ممارسته، بالإضافة إلى تعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في البرامج والمشاريع الدولية الرامية إلى منع الفساد ومكافحته، وإرساء مبدأ النزاهة والشفافية في المعاملات الاقتصادية المالية والإدارية . ويسعى القانون إلى تشجيع وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في المشاركة الفاعلة والنشطة في منع الفساد ومحاربته ومكافحته والوقاية منه، وتوعية أفراد المجتمع بأسبابه ومخاطره بمختلف صوره وأشكاله وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية والمعالجة منه وتعميمها.

وتنشأ بموجب القانون الجديد هيئة مستقلة تتولى إعداد وتنفيذ السياسات العامة الهادفة إلى مكافحة الفساد.

وتدار الهيئة من خلال مجلس أمناء يتكون من تسعة أشخاص يتم اختيارهم من الشخصيات المتمتعة بالخبرة والنزاهة والكفاءة والإخلاص على أن يمثل في المجلس منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمرأة، ويتم اختيار أعضاء مجلس الأمناء من بين قائمة تتضمن عشرين شخصاً بحيث يقترح مجلس النواب خمسة عشر اسماً ويقترح مجلس الشورى خمسة اسماء ويصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية.

من جهة أخرى يتناول مشروع قانون المناقصات والمزايدات الحكومية، المعالجات لكافة جوانب القصور والاختلالات التي ظهرت أثناء تطبيق قانون المناقصات القديم.

ويمنح القانون الجديد استقلالية تامة للجنة العليا للمناقصات التي سيتم تشكيلها وبما يمكنها من أداء مهامها بصلاحيات مطلقة وكذا إنشاء هيئة عليا مستقلة ومحايدة معنية بالرقابة على أعمال المناقصات والتأهيل والتدريب في مجال المناقصات.